برنامج «طالب» للتعليم الإلكتروني يُكرّم «زين»

أعلنت زين أكبر شبكة اتصالات متطورة في الكويت أن برنامج التعليم الإلكتروني «طالب» قد كرمها، تقديرا لجهودها الدائمة في دعم نهوض التعليم الإلكتروني بالكويت. وذكرت الشركة في بيان صحافي أن التكريم جاء خلال الحفل الخاص الذي نظمته اللجنة الخاصة القائمة على عمل البرنامج، مبينة أن الحفل قد شهد أيضا تكريم جميع الرعاة والداعمين لمبادرة «طالب» الإلكترونية الهادفة إلى تسهيل وتطوير العملية التربوية والتعليمية للطلبة في المدارس.

وقال مدير العلاقات والاتصالات في الشركة وليد الخشتي «بالنيابة عن جميع العاملين في شركة زين أتوجه بجزيل الشكر والامتنان للجنة المشرفة، والمؤسسين لتلك المبادرة الواعدة، وجميع الجهات المعنية في وزارة التربية لجهودهم العظيمة لتقديم برنامج «طالب» للتعليم الإلكتروني».

وأضاف الخشتي بقوله «بصفتنا شركة اتصالات رائدة فإننا نسعى باستمرار إلى دعم وتبني المشاريع الطموحة والواعدة والمبادرات ذات السمة الإبداعية التي تنهض بالقطاع التعليمي بالكويت»، وأفاد بقوله «جميع العاملين في شركة زين يؤمنون بأن العملية التعليمية لبنة أساسية لهويتنا الوطنية وحجر أساس لبناء جيل الغد، وتكريمنا اليوم هو مبعث فخر لنا، آملين أن يكون هناك المزيد من التعاون المثمر في المستقبل لما يصب في مصلحة أبنائنا ووطننا الحبيب الكويت».

للاطلاع على آخر المستجدات والأخبار والعروض التي تطرحها الشركة لعملائها الكرام يمكنكم زيارة موقع الشركة الالكتروني: www.kw.zain.com، والاتصال بمركز خدمة العملاء على رقم 107، زيارة أي من فروع الشركة الـ 72 المنتشرة في جميع مناطق الكويت، أو زيارة قنوات التواصل الاجتماعي الرسمية للشركة.

وليد الخشتي خلال تكريم «زين»

مصانع الحساوي والكويتية للألبان ترعيان معرض الصناعات الكويتية

تشارك مصانع الحساوي والشركة الكويتية للالبان (كي دي كاو) برعايتهما لمعرض الصناعات الكويتية 2013 والذي تنظمه وتقيمه دوريا شركة معرض الكويت الدولي، وذلك خلال الفترة من 27 مايو الماضي، حيث يختتم فعالياته اليوم 5 يونيو الجاري في الصالة رقم 8 على ارض المعارض بمشرف.

وبهذا الصدد قال مدير العمليات بمصانع الحساوي لصناعة الثلاجات ومبردات الماء م.كريم حسن الحساوي «ان معرض الصناعات الكويتية من المعارض الرئيسية لدعم وتسويق المنتجات الوطنية الكويتية، مشيرا الى ان مصانع الحساوي لها باع طويل وخبرة كبيرة تفوق الخمسين عاما في هذه الصناعات، ولقد دأبت على رعاية هذا المعرض والمشاركة فيه بصفة دائمة لإظهار مميزات منتجاتنا الوطنية من مبردات مياه ومكيفات الهواء وثلاجات العرض وغرف التبريد وألواح الساندوتش بانل المعزول مما يعزز كفاءتها وجودتها العالية التي تتواكب مع التكنولوجيا الحديثة».

وشدد م.الحساوي على الجودة العالية التي تتميز بها منتجات مصانع الحساوي، بالاضافة الى الأسعار التنافسية، وسهولة التركيب، مضيفا الى أن توافر عمليات الصيانة على مدار الساعة تعد من الأسباب الرئيسية وراء انتشار منتجاتنا داخل السوق الكويتي، لافتا الى ان تنامي وزيادة عدد المشاركين من قبل شركات وطنية كويتية في هذا المعرض سنويا.

من جانب آخر أكد مدير العلاقات العامة بالشركة الكويتية للألبان (كي دي كاو) يوسف عبدالعزيز العسعوسي حرص الشركة على مشاركتها ورعايتها لمثل هذه المعارض لما لها من أهمية بشكل عام، حيث تستقطب المهتمين بمجالات الصناعات الوطنية المختلفة وتجمعهم تحت سقف واحد، مشيرا الى ان هذا المعرض يعد فرصة للتعريف بالشركات والمصانع الوطنية الكويتية وخدماتها ومنتجاتها إضافة الى الاطلاع على اهم البرامج والدورات الصناعية الخاصة في هذا المجال ومناقشة سبل تطوير المنتج الوطني وتسويقه.

وأضاف العسعوسي أنه ومن هذا المنطلق، فإن الدور الحيوي الذي تقوم به الشركة الكويتية للألبان وما يمثله ذلك الدور من ضمان لإنجاح سياسة دولة الكويت الداعمة لتنمية صناعة الألبان والمتمثل بالدعم الدائم والتشجيع للجهود المبذولة في سبيل تطوير القدرات التصنيعية وبالتالي زيادة الطاقات الإنتاجية للمساهمة في تلبية احتياجات المواطنين والمقيمين في الكويت من الحليب ومنتجاته بشكل كاف ودائم، وهذا ما تسعى لتحقيقه الشركة الكويتية للألبان من خلال تسويق منتجاتنا العالية الجودة والمصنعة من الحليب الطازج المورد يوميا من مزارع الأبقار التابعة لاتحاد منتجي الألبان الطازجة.

كريم الحساوي

يوسف العسعوسي

«الخليج» يعقد برنامج تطوير القياديين لأعضاء إدارته التنفيذية

استضاف رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الجديد عمر الغانم، البروفيسور سريكانت داتار، من كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، وذلك لعقد برنامج تطوير القياديين الموجه إلى أعضاء الإدارة التنفيذية لبنك الخليج.

يحمل البرنامج عنوان «القيادة، رؤية وإستراتيجية: تحديات التطبيق والتنفيذ» ويسلط الضوء على كيفية ترجمة الشركات الناجحة للرؤية والإستراتيجية إلى الواقع العملي، وقد عقد البرنامج بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

وقد أدلى البروفيسور سريكانت داتار أثناء البرنامج بمجموعة من الأفكار والمفاهيم ووجهات النظر التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من التطبيق الناجح لأي إستراتيجية. كما أتاح الفرصة للمشاركين للنقاش والتداول طوال مدة انعقاد البرنامج، لإثراء النقاش مع طرح أمثلة من بعض الشركات العالمية الكبرى.

وتحدث إلى الحضور رئيس مجلس إدارة بنك الخليج عمر الغانم، قائلا: «ان البنك يضع في مقدمة أولوياته مواجهة التحديات المتمثلة في إحداث التغيير، وتعزيز القدرة التنافسية، وزيادة فاعلية خدمة العملاء، وذلك من خلال التزامنا المتواصل بالابتكار والاهتمام بعملائنا».

وفي ختام البرنامج، ألقى الرئيس التنفيذي لبنك الخليج ميشال العقاد، كلمة قال فيها: «اننا سعداء بالحصول على الفرصة للاستفادة من خبرات البروفيسور داتار من كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد وإرشاداته القيمة، فعلى مدى اليومين الماضيين، قدم لنا البروفيسور داتار وفريقه ثروة من المعلومات والإرشادات العملية التي تنعكس في كفاءة تطبيق استراتيجيات العمل في بنك الخليج، وتحدوني الثقة بأن هذا البرنامج المكثف سيساعدنا في رفع مستوى الأداء في ظل سعينا المتواصل إلى البحث عن السبل الفعالة لممارسة أعمالنا». وقد أبدى عمر الغانم سعادته البالغة بمستوى المشاركة الفعالة لأعضاء الإدارة التنفيذية في ورشة العمل، وشدد على أهمية العمل الجماعي في الارتقاء بآفاق القيادة في البنك. وتجدر الإشارة إلى أن البروفيسور داتار يعمل كأستاذ في كلية آرثر لويس ديكنسون لإدارة الأعمال بجامعة هارفارد، وهو خريج بامتياز من جامعة بومباي، وتلقى عدة جوائز عند تخرجه من المعهد الهندي للإدارة بمدينة أحمد أباد، والمعهد الهندي للتكاليف ومحاسبي الأعمال.

وهو محاسب معتمد ويحمل درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة ستانفورد.

لقطة جماعية للقياديين في بنك الخليج المشاركين في البرنامج

الكويت الثالثة عالمياً من حيث نسبة الأسر المليونيرية

أظهر تقرير «إدارة الثروة العالمية» الذي أصدرته مجموعة «ذا بوسطن كونسلتينج جروب» (BCG) مؤخرا أن الكويت جاءت في المرتبة الثالثة على مستوى العالم بأسره من حيث نسبة الاسر المليونيرية حيث تملك 115 أسرة فيها من بين كل 1000 (11,5٪) ثروة خاصة لا تقل عن مليون دولار.

ووفق التقرير نفسه، جاءت الكويت في المرتبة السابعة على مستوى العالم من حيث عدد الأسر ذات الثروة الصافية الكبيرة جدا (UHNW)، وهي الأسر التي تملك ما يزيد عن 100 مليون دولار كثروة خاصة، إذ إن 7 من بين كل 100000 أسرة تندرج ضمن هذه الفئة.

وتتناول مجموعة «بي سي جي» في تقريرها بعنوان «الحفاظ على الزخم في عالم مليء بالتعقيدات: الثروة العالمية 2013» الذي يلخص دراستها السنوية الثالثة عشرة لقطاع إدارة الثروة في العالم، عددا من المحددات من بينها «الحجم الحالي للسوق ومستويات أداء المؤسسات الرائدة وحالة البنوك العاملة في المناطق الحرة».

ويقدم التقرير أيضا تحليلا مفصلا للاتجاهات الأساسية التي تشكل ملامح مشهد الأعمال.

وعلى المستوى الإقليمي، أظهر التقرير أن الثروة المالية الخاصة في الشرق الأوسط وافريقيا قد ارتفعت بنسبة 9,1٪ من 4,4 تريليونات دولار سنة 2011 إلى 4,8 تريليونات دولار سنة 2012.

وقد ارتفعت الثروة المسجلة على شكل أسهم في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا بنسبة 18,3٪ في سنة 2012، مقارنة بارتفاع الصكوك بنسبة 9,2٪ والنقد والإيداع بنسبة 5,2٪.

وقال ماركوس ماسي، شريك ومدير تنفيذي لمجموعة «ذا بوسطن كونسلتينج جروب» في الشرق الأوسط: «تحتل الكويت المرتبة الثالثة عالميا من حيث كثافة الأسر المليونيرة، إذ إن 11,5٪ يملكون ثروة خاصة لا تقل عن مليون دولار. وقد جاءت الكويت بعد قطر التي احتلت المرتبة الأولى عالميا بنسبة (14,3٪)، في حين تحتل البحرين (4,9٪) والإمارات العربية المتحدة (4,0٪) المرتبتين السابعة والتاسعة على التوالي».

ويشير التقرير إلى أن الثروة الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا ستنمو لتصل إلى ما يقارب 6,5 تريليونات دولار بنهاية 2017، مع توقع نسبة نمو سنوي مضاعف تصل إلى 6,2٪. وسينتج هذا النمو بشكل كبير عن إنشاء ثروة جديدة مرتبطة بارتفاع الناتج الداخلي الخام بشكل كبير في البلدان الغنية بالنفط.

وتصنف قطر الرابعة عالميا، إذ إن 8 من بين كل 100000 أسرة تقع ضمن هذه الفئة.

وتحتل الكويت المرتبة السابعة والإمارات العربية المتحدة المرتبة الخامسة عشرة بـ 7 و3 من بين كل 100000 أسرة في هذه الفئة على التوالي.

وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت الثروة المالية الخاصة بنسبة 7,8٪ في 2012 لتصل إلى إجمالي 135,5 تريليون دولار.

وكان الارتفاع أقوى من ذلك الذي سجل في 2011 و2010، عندما ارتفعت الثروة العالمية بـ 3,6٪ و7,3٪ على التوالي.

وقد وصل العدد الإجمالي للأسر المليونيرة إلى 13,8 مليون على مستوى العالم في سنة 2012، أو بنسبة 0,9٪ بالنسبة لكل الأسر.

ويوجد أكبر عدد من الأسر المليونيرة في الولايات المتحدة (5,9 ملايين) بشكل عام، تليها اليابان (1,5 مليون) ثم الصين (1,3 مليون).

الصالح: «قصة كي-داو».. دروس وعبر في أهمية حوكمة قطاع الدولة وضرورة الإصلاح الإداري

أصدر رئيس مجلس ادارة الجمعية الاقتصادية الكويتية طارق محمد مساعد الصالح بيانا صحافيا حول قصة كي-داو، قال فيه:

أصدرت غرفة التجارة الدولية في الآونة الأخيرة حكما حصلت بموجبه شركة داو للكيماويات تعويضا قدره 2,2 مليار دولار بسبب الغاء صفقة كي-داو، وتم دفع التعويض من قبل الكويت في مطلع شهر مايو 2013. وقد أثارت هذه الغرامة المالية غير المسبوقة جدلا اعلاميا حول متخذي القرار في السلطة التشريعية والحكومة ودورهم في اجهاض خطة كي-داو، فيما يلوم آخرون القطاع النفطي في الكويت لإبرامهم مثل هذه الصفقات في المقام الأول. وفي نظرنا، من المجدي في هذه الحالة الكشف عن الدروس طويلة المدى للحوكمة، والسعي لاسترجاع مصداقية الكويت كوجهة رئيسية للتجارة، خصوصا في ظل التصنيف المنخفض للكويت في مجال الحوكمة من قبل المؤسسات الدولية. وتقوم المؤسسات الحكومية وخصوصا المرتبطة بالقطاع النفطي بدور مهم في تخصيص الموارد والانتفاع منها، نظرا الى كبر حجم مساهمة هذه المؤسسات في ايرادات الدولة (اكثر من 90٪)، الا أن المؤسسات الحكومية ركزت خلال الفترة السابقة على الاجراءات الروتينية، ولم تول التركيز الكافي للشفافية، وقياس الأداء، والمساءلة، ولهذا السبب جاء تصنيف الكويت دون المرجو حسب المؤشرات الدولية لجودة الادارة والمساءلة، حيث «تنبع صعوبات حوكمة الشركات من ارتباط المسؤوليات في الشركات المملوكة للدولة بسلسلة معقدة من الوسطاء ـ مثل الادارة، ومجلس الادارة، والجهات المالكة، والوزارات، والحكومة ـ بدون أي مسؤولين رئيسيين يمكن تعريفهم بشكل واضح وسهل أو حتى بشكل غير مباشر. ويتمثل التحدي بعملية هيكلة هذه الشبكة المعقدة من المسؤوليات بشكل يضمن كفاءة صنع القرار وجودة الحوكمة».

وتجسد تطورات قضية كي-داو مثالا حيا للحالات التي يكون فيها الاطار العام للسياسات مفتقدا لاجراءات الحوكمة السليمة. وفي هذا السياق، نسعى من خلال هذه الوثيقة الى استخلاص دروس حوكمة محددة تمهد لأرضية صلبة للقطاع النفطي من أجل تقديم أداء ذي فاعلية أكبر، واسترداد المصداقية الدولية التي خسرتها الكويت بسبب قضية كي-داو.

الدرس الأول: تحصين القرارات الاقتصادية من المناورات السياسية

بعد أن اتخذ مسؤولي القطاع النفطي قراراتهم الاقتصادية حول صفقة كي-داو، قام البرلمان بتناول موضوع الصفقة للمزيد من المراجعة. وللوقوف على جدوى هذا الاجراء، من المجدي النظر الى النموذج النرويجي في هذا المجال، حيث يشرف البرلمان النرويجي على كل أوجه القطاع النفطي، الا أن البرلمانيين لا يراجعون الرخص فرادى، ولا يتدخلون في التفاصيل الفنية للقرارات الاقتصادية. كما تتبع وزارة النفط والطاقة النرويجية قواعد صارمة، ولا يمكن أن تحيد عن سياسات وقواعد التراخيص والتي تم وضعها من قبل المشرعين في البرلمان، وعلى المسؤولين الحكوميين الاعلان عن أي تعارض في المصالح. ولعل الطريقة المثلى لمعالجة هذا التداخل في صلاحيات مؤسسات الدولة في الكويت هو منح المؤسسات الحكومية الاستقلالية، وتحصين قراراتها الاقتصادية ذات الطابع الفني من المناوشات السياسية، حيث إن السبب الرئيسي للتراجع عن صفقة كي-داو ـ بغض النظر عن الأساس المنطقي وراءه ـ هو تدخل السلطة التشريعية بمهام السلطة التنفيذية. وبشكل عام، لا يمكن للمؤسسات الحكومية أن تعمل بطريقة سليمة اذا كان كل قرار تصدره الجهة التنفيذية سيتم تمحيصه والموافقة عليه من قبل البرلمان واللجان المختلفة والوزارات المعنية. كما يعتبر منصب وزير النفط منصبا سياسيا، ومن يشغله يكون مسؤولا عن القطاع النفطي وأداءه من خلال رسم وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالقطاع، ولا بد من وجود قواعد وتعليمات واضحة ـ كما هو الحال في المثال النرويجي ـ بشأن النشاطات الاقتصادية للمؤسسات الحكومية، والتي على أساسها يقوم وزير النفط بمتابعة الأداء، بدلا من اهدار وقته في الحصول على الموافقة لكل نشاط اقتصادي للمؤسسات الحكومية. كما يتحتم على المؤسسات الحكومية أن تدعم قراراتها بالدراسات الوافية وأن تلتزم بالاجراءات والقواعد المنصوص عليها قانونا والتي حظيت بموافقة البرلمان، وأن تقوم الحكومة بالدفاع عن هذه القرارات في حال وجه البرلمان النقد لهذه القرارات أو أخضعها للمساءلة. وبهذا الشكل، تكون محاسبة البرلمان للحكومة ومؤسساتها وفق القواعد العامة المتفق عليها والتي تم تشريعها كقوانين، وليس وفق التفاصيل الفنية التي تعني بها المؤسسات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي.

وبناء على أفضل الممارسات الدولية، يقوم المشرعون بتنظيم القطاع النفطي والاشراف عليه، ولكنهم لا يناقشون التفاصيل الفنية للصفقات التجارية، وهذا ما يجب تطبيقه في الكويت لينجح المشرع في محاربة الفساد بصورة أفضل عبر تحسين الأطار القانوني وتقديم عقوبات أكثر صرامة، عوضا عن البحث اجتهادا عن عدم سلامة كل صفقة على حدة، وبذلك تترك مهام تمحيص أعمال الوزارات والمؤسسات الحكومية للمدققين الداخليين وديوان المحاسبة. ولقد وافق البرلمان في وقت سابق من هذا العام على قانون جديد متعلق بتضارب المصالح والافصاح، ويعتبر هذا التشريع خطوة في الاتجاه الصحيح.

الدرس الثاني: ربط المناصب مع الكفاءة

وتفتح قضية كي-داو المجال للعديد من التساؤلات حول احكام عملية صنع القرارات في المؤسسات الحكومية، والتي بدورها مرتبطة بجودة الموارد البشرية فيها، فالتعيين للمناصب العليا في هذه المؤسسات غالبا ما يكون مرتبطا بعدة عوامل ومتغيرات ليس لها علاقة بالكفاءة. كما أن عملية الترقيات استدعت تشكيل عدة لجان تحقيق، وهو ما ينم عن افتقاد الاجراءات الواضحة للترقية وشغر المناصب والوظائف بناء على الكفاءة، ومن شأن اصلاح عملية الاختيار للمناصب والوظائف الشاغرة أن تمنع المرشحين للتعيين في تلك الوظائف من اللجوء الى طرق غير رسمية لاثبات أحقيتهم في التوظيف. كما يمكن أن يتم التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات الحكومية عن طريق مقيمين دوليين، وشركات توظيف عالمية لتقليل امكانية الاختيار على أسس سياسية، ويجب تطبيق هذا النظام على جميع الشركات الحكومية الكويتية، والتي تسيطر على حصة كبيرة من الايرادات الحكومية. وبالاضافة لذلك، لا بد أن يتم التوظيف في القطاع النفطي بناء على الاحتياجات، بدلا من استخدام التوظيف كوسيلة لدعم البطالة المقنعة.

وباختصار، لا بد من الاستثمار في الموظفين وجذب المواهب والكفاءات، وحماية المؤسسات الحكومية من التوظيف العشوائي. ولتحقيق هذا الهدف، نقترح أن تلتزم المؤسسات الحكومية بقواعد توظيف واضحة وشفافة تشمل:

- صياغة توصيف وظيفي واضح، ومرتبط بشكل وثيق مع الأهداف المؤسسية.
- تحديد الشروط والمؤهلات المطلوبة للمنصب.
- تشكيل لجنة محايدة لتقييم المتقدمين للتوظيف بناء على الشروط والمؤهلات المطلوبة.
- اعداد قائمة بالمرشحين المحتملين لتولي مهام الوظيفة.
- التوصل لقرار توظيف مبني على أسس مهنية ومدعوم بالاجراءات المذكورة أعلاه.
- الاعلان بشكل شفاف عن الشواغر وعن نتائج عمل اللجنة.

الدرس الثالث: ترسيخ ثقافة المساءلة العادلة للموظف الحكومي

تتركز معظم المناقشات حول قضية كي-داو على السياسيين، بينما تهمل أعمال الموظفين التي تعتبر جزءا رئيسيا من المشكلة. وكلما ظهرت قضية مثيرة للجدل في الكويت حول وزارة ما أو أي من المؤسسات الحكومية، غالبا ما يتم استجواب الوزير المسؤول في البرلمان، ومن ثم يستقيل الوزير وتنتهي المسألة عند هذا الحد. وفي الحالات القصوى يتم أجبار رئيس المؤسسة أو أحد كبار المسؤولين على التقاعد المبكر، مما يؤدي الى توليد حالة من اللامبالاة بسبب ضعف ثقافة المساءلة عند الموظفين نظرا لعدم وجود عواقب. ولذلك، يجب العمل على تحسين الاطار القانوني والنهج الاداري، والتأكد من المام كل مسؤول تنفيذي بمسؤولياته ومهامه.

الدرس الرابع: تأسيس قنوات اتصال هادفة

ولو نظرنا عن كثب الى قضية كي-داو، فسنرى أن مكمن الخلل هو عدم وجود قنوات اتصال منسجمة، حيث تصدى كل من مجلس ادارة شركة الصناعات البتروكيماوية، ومجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية، ووزارة النفط، والمجلس الأعلى للبترول لهذه القضية. وبعد كل تلك المناقشات، أعلن بعض الأعضاء في هذه اللجان عدم معرفتهم بوجود بند عقوبات لالغاء الصفقة، مما أجج من عملية تقاذف اللوم كنتيجة لعدم فاعلية ووضوح قنوات الاتصال بين متخذي القرار. وبعكس هذا السيناريو، توفر قنوات الاتصال البسيطة والفعالة الوضوح والشفافية وسهولة المساءلة عند الحاجة.

اتحاد مصارف الكويت
KBA Kuwait Banking Association
عطلة الإسراء والمعراج
بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج والتي تصادف يوم الخميس ٢٧ رجب ١٤٣٤ هـ الموافق ٦ يونيو ٢٠١٣ يعلن اتحاد مصارف الكويت بأن البنوك المحلية والأجنبية سوف تعطل أعمالها بهذه المناسبة يوم الخميس ٦ يونيو ٢٠١٣ م.
أعاد الله هذه المناسبة على الأمة العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات
وكل عام وأنتم بخير
اتحاد مصارف الكويت
بنك الكويت الوطني — البنك التجاري الكويتي
بنك الخليج — البنك الأهلي الكويتي
البنك الأهلي المتحد — بنك الكويت الدولي
بنك الكويت الصناعي — بنك برقان
بيت التمويل الكويتي — بنك بوبيان
بنك وربة — بنك الدوحة
BNP PARIBAS BANK — بنك البحرين والكويت
بنك أبو ظبي الوطني — HSBC BANK
بنك قطر الوطني — CITI BANK
بنك المشرق — بنك الراجحي
بنك مسقط — بنك الأتحاد الوطني